المؤتمر الدولي لدعم لبنان عبر التطوير والإصلاحات"، سادر

بيت المستقبل بالتعاون مع مؤسسة كونراد آديناور ومعهد المشرق للشؤون الاستراتيجية والاقتصادية

الجمعة، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

سرايا بكفيا

يواجه لبنان منذ سنوات تحديات كبيرة نتيجة للنزاعات الإقليمية وتداعياتها، لا سيما النزاع السوري، أثرت سلباً على الاقتصاد والتنمية والبنى التحتية والنسيج الاجتماعي، إضافة إلى مشاكل بنيوية أعاقت مسار الانتعاش الاقتصادي والتطوير على المدى الطويل. استضافت فرنسا "المؤتمر الدولي لدعم لبنان عبر التطوير والإصلاحات" (سادر)، في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨، برعاية رئيس الجمهورية الفرنسية إيمانويل ماكرون ورئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري، ومشاركة ٥٠ دولة ومؤسسة وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني. جاء هذا المؤتمر تعبيراً عن تمسّك المجتمع الدولي باستقرار لبنان وأمنه وسيادته، وعرضت في خلاله الحكومة اللبنانية ورقة عمل حول الاستقرار والنمو قوامها أربع ركائز: رفع مستوى الاستثمار في القطاعين العام والخاص، ضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي من خلال التكيّف المالي، تعهدات أساسية بإجراء إصلاحات في مختلف القطاعات، بما فيها مكافحة الفساد وتحديث القطاع العام وقطاع الإدارة المالية، وتطوير استراتيجية لتعددية القطاعات الإنتاجية وإمكانات التصدير.

انسجاماً مع سعي مؤسسة بيت المستقبل الدؤوب على مواكبة كل ما من شأنه النهوض بواقع لبنان السياسي والاقتصادي والاجتماعي، عقدت في مقرها في سرايا بكفيا يوم الجمعة، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وبالتعاون مع مؤسسة كونراد آديناور ومعهد المشرق للشؤون الاستراتيجية والاقتصادية، طاولة مستديرة نوقشت في خلالها ورقتان سياسيتان أعد الأولى الخبير الاقتصادي والمدير التنفيذي لمؤسسة البحوث والاستشارات، الدكتور كمال حمدان، تحت عنوان "مؤتمر باريس (٤): الفرص المتاحة وحدود القدرة الفعلية على تحقيقها"، والثانية، الخبير في شؤون الشرق الأوسط ومدير معهد المشرق للشؤون الاستراتيجية والاقتصادية، الدكتور سامي نادر، تحت عنوان "مؤتمر سادر (٤)، السياق الجيوسياسي وتداعياته على

الجبهة الداخلية". شارك في الحلقة رئيس الوزراء السابق فؤاد السنيورة والوزراء السابقون روجيه ديب وديميانوس قطار وشربل نحاس ومستشارا رئيس الوزراء نديم المنلا وهازار كركلا، إضافة إلى مجموعة من المصرفيين والخبراء الاقتصاديين والماليين.

افتتح الرئيس أمين الجميّل الحلقة بكلمة أكد فيها أن "الدول الصديقة تحاول جهدها مساعدتنا، إلا أن هذه الجهود "لن تجدي نفعاً إن لم نساعد أنفسنا. فالمسؤولية هي أولاً مسؤوليتنا". وسأل "كيف يمكننا البحث في برنامج اقتصادي إنمائي والمؤسسات الأساسية معطلة؟ فأين التفتيش المالي والتفتيش القضائي والتفتيش الإداري وديوان المحاسبة ومجلس الخدمة المدنية؟". واعتبر أن جميع المبادرات الإنمائية السابقة تعثّرت بسبب تجاهلنا لأبسط قواعد الحوكمة الصالحة والرشيدة، "وهي الشرط الأساس لإنجاح أي خطة إنمائية إنقاذية". وتابع، أن الخطوة الأولى والضرورية للنهوض بالبلاد هي العودة إلى النصوص المكوِّنة للدولة اللبنانية ومؤسساتها، لا سيما تلك المتفق عليها منذ نهاية الخمسينات والتي وضعت الإدارة اللبنانية في مصاف الدول الحضارية. والخطوة الثانية هي بإحياء النظام الديمقراطي اللبناني، والخطوة الثالثة هي بإنشاء هيئة وطنيّة تواكب برنامج سادر من أجل أن يكون الإنماء شاملاً متوازناً ووطنياً بكل أبعاده. وسأل أخيراً: "طالما أن الرئيسين ميشال عون وسعد الحريري يتمتعان بغطاء شعبي وسياسي وبرلماني، لماذا لا تُشكل حكومة إنقاذ مصغّرة من وزراء أكفاء يتمتعون بالصدقية والخبرة والنزاهة والشفافية، وعندها، تستقيم مؤسسات الدولة على كل المستويات وتتوفر ظروف نجاح الخطة الإنمائية وتنشط الأصول الدستورية في البلد والممارسة الديمقراطية الصحيحة".

وفي كلمته، رحّب مدير مكتب مؤسسة كونراد آديناور في بيروت الدكتور مالتي غاير بالمشاركين في هذه الحلقة التي تعقد في مؤسسة بيت المستقبل، وهي "شريك قديم لنا". وقال إنه بعد تسع سنوات من التأجيل والتمديد، جرت الانتخابات التشريعية ولبنان يمرّ بتحديات أهمها ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة لتطوير الاقتصاد ومواجهة التداعيات السلبية للحرب السورية ووفود اللاجئين إليه. وأضاف أن المؤشرات الاقتصادية تشير إلى ازدياد الفقر حيث بلغت نسبته ٦٦%، ومع موجات اللاجئين، يجد اللبنانيون صعوبة في الوصول إلى الخدمات الأساسية، هذا

اضافة إلى الفوارق الاجتماعية التي لا يمكن معالجتها إلا ضمن خطة اقتصادية شاملة تستوجب من لبنان القيام باصلاحات بنيوية أساسية. وذكر أن ألمانيا وقفت دوماً إلى جانب لبنان، وثمة شراكة سياسة واقتصادية بين البلدين عزّزتها زيارة المستشارة الألمانية أنجلا ميركل الأخيرة إليه. وختم مؤكداً أن الأمن يبقى الركيزة الاساسية للتطور ولامتصاص الأزمات المحلية والإقليمية والدولية.

أخذ الكلام منسّق الحلقة ناصر ياسين، من معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، وقال إن مناقشة هاتين الورقتين ستطرح أسئلة عديدة، "إلا أن السؤال الأهم من وجهة نظري هو كيف يمكن أن يتعامل لبنان مع أزماته في ظلّ عدم الاهتمام العربي به؟ كيف ستؤثر التغييرات الداخلية في دول الخليج على العمال اللبنانيين فيها وبالتالي على اقتصادنا؟". من ناحية أخرى سأل: "كيف نواجه التسمين المستمر للإدارة اللبنانية بسبب المحسوبيات، وهي تستنفز موارد الدولة؟ كيف نحدّ من ظاهرة التفاوت الاجتماعي وعدم المساواة التي لم يذكرها سادر (٥% من السكان يتقاسمون الثروات). كيف يمكن أن نخرج من الأزمة، والنخب تتقاسم المناصب الحكومية؟ هناك مزاج سلبي لدى اللبنانيين فكيف السبيل إلى تغيير هذا المزاج وتحسينه؟ هذا المزاج الجيد الذي كان موجوداً إبان عهد الرئيس رفيق الحريري، لم يعد موجود اليوم، والتوجه والمناخ الذي نشهده راهناً خصوصاً بين الشباب هو نحو الهجرة. وأعطى الكلام للدكتور سامي نادر.

بدأ نادر كلمته بشكر منظمي هذا اللقاء، وقال إنه سيتناول موضوع الإطار الجيوسياسي لمؤتمر سادر والتحولات السياسية في الإقليم وتأثيراتها على الداخل اللبناني من جوانب عدة.

اعتبر أولاً أن التحوّل الأكبر في الجيوسياسة الإقليمية هو التغيّر الذي طرأ على السياسة الأميركية منذ وصول الرئيس دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، فانحسرت سياسة الانفتاح على إيران لتتحول إلى سياسة مواجهة، ما انعكس على لبنان لجهة تقليص فرص حصول تسويات سياسية فيه كما حصل إبان تشكيل حكومة الرئيس تمام سلام. وأوضح أن حكومة الرئيس سلام لم تبصر النور إلا بعد التقارب الدولي مع إيران، مذكراً أن الإعلان عن قرب تأليف هذه الحكومة جاء على لسان وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف على هامش مؤتمر دافوس ٢٠١٤. وأكد أن العقوبات الاقتصادية التي أعادت أميركا فرضها على طهران سترخي بظلالها على

لبنان، "وتضع قيداً إضافياً على اقتصاد منهك يعيش منذ سنوات حالة ركود مستدامة".

أما العامل الجيوسياسي الثاني، فهو تنامي الدور الروسي والتطورات على الساحة السورية. وقال: "لا شكّ أن روسيا استطاعت قطف ثمار النصر في الحرب السورية وتمكنت من استثمار تدخلها العسكري بسلة من التفاهمات مع كل من تركيا وإيران والسعودية ومصر والولايات المتحدة، تضعها اليوم بموقع مميّز وتجعلها الرابح الأول حالياً". هذا الواقع يطرح تساؤلات حول مستقبل الدور الإيراني في سوريا والمنطقة. وأوضح أن العنصر الوحيد غير المعروف حتى الآن في النزاع السوري هو حجم دور إيران في المشرق العربي وحدوده، والإجابة عن هذا السؤال سيكون لها انعكاساً على الداخل اللبناني. وأضاف: "هناك من يراهن على هزيمة إيران في سوريا. لا أعتقد أن ذلك سيحصل، ولكن المتوقع هو انحسار دور إيران وليس انكساره، لأن من مصلحة جميع الأفرقاء، وعلى رأسهم إسرائيل، الإبقاء على توازن القوى في سوريا والابتعاد عن القضية الفلسطينية".

العامل الثالث هو احتمال شنّ إسرائيل حرباً على لبنان. وقال إن ارتفاع احتمال وقوع هكذا حرب يزيد الخطر على الشركات التي تريد الاستثمار في لبنان في إطار سادر. إن حديث أمين عام حزب الله، حسن نصر الله، الأخير عن صواريخ دقيقة مقلق، كما حديث رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في ذكرى حرب أكتوبر ١٩٧٣ عن مبدأ الحرب الإستباقية. تبقى هذه الحرب في إطار التهديدات، ولكنها تهديدات تطرح أسئلة حول المخاطر التي قد تشكلها على المستثمرين في حال وقوعها، لا سيما وأن نتائج حرب ٢٠٠٦ لجهة استهداف إسرائيل البنية التحتية في جميع أنحاء البلاد ما تزال حية في ذاكرتنا.

العامل الرابع هو تحوّل السياسة السعودية وانتقالها من سياسة المهادنة إلى سياسة الحزم، تجسدت في تدخل المملكة في الحرب اليمنية على رأس تحالف عربي. إن اتهام مجلس التعاون الخليجي حزب الله بالمشاركة بحرب اليمن وتصنيفه كمنظمة إرهابية، أنهى ما كان يسمى "بالخصوصية اللبنانية" والتي كانت قائمة على التمييز بين السلطات اللبنانية وحزب الله، والتغاضي تالياً عن ممارسات حزب الله وعدم تحميل لبنان الرسمي والشعبي وزرها. اليوم، تقلّص هامش المناورة المتاح للبنان، ولا بدّ من أخذ هذا العنصر بعين الاعتبار لا سيما أن المصالح الاقتصادية يجب أن تكون مدماك السياسة الخارجية. من هنا أهمية أن تكون علاقات لبنان مع السعودية

أكثر من ممتازة، ليس بسبب المساعدات التي لطالما قدمتها السعودية إلى لبنان فحسب، ولكن أيضاً بسبب تأثير هذه العلاقات على اللبنانيين العاملين في أسواقها والإيرادات التي يرسلونها إلى لبنان.

العامل الخامس هو الدور الأوروبي في لبنان، إذ اعتبر نادر أن هامش المناورة لدى الدول الأوروبية وحرية قيامها بتسويات في لبنان قد تقلّص بسبب الضغط الذي تمارسه إدارة ترامب عليها. وأكبر مثال على هذا الضغط هو انسحاب عدد من الشركات الأوروبية من السوق الإيرانية بعد فرض عقوبات أميركية على طهران، على الرغم من الخلاف بين الدول الأوروبية وأميركا حول الانسحاب من الاتفاق النووي. من هنا، يُطرح السؤال التالي: أي شركة أوروبية ستستثمر في لبنان، إذا وجدت أن ذلك سيثير شكوك الولايات المتحدة حولها بسبب مشاركة حزب الله في الحكومة اللبنانية، وهو الذي يعتبر ذراع إيران في المنطقة؟.

وقال نادر إن قانون الانتخاب الجديد ونتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة أحدثت خللاً في التوازن الذي كان قائماً بين الكتلة اللبنانية المدعومة من إيران والكتلة المناوءة لها. وأوضح أن هذه الأخيرة كانت قد حققت توازناً مع الفائض العسكري لحزب الله وحلفائه، عبر تمتعها بأكثرية نيابية. هذا التوازن انهار مع حصول حزب الله وحلفائه على الأكثرية النيابية. وأضاف: "لا نستطيع هنا سوى التذكير بما قاله غداة الانتخابات قائد الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني، إن حزب الله حصد ٧٤ مقعداً نيابياً من أصل ١٢٨، واصفاً هذه النتائج بـ "النصر الكبير" وغامزاً من قناة واشنطن وحلفائها عبر التشديد على شرعية تنظيم صنفوه بالتنظيم الإرهابي. واعتبر أن انعكاس ذلك على الحوكمة سيكون كبيراً جداً، يضاف إلى ذلك عرف تشكيل حكومات ميثاقية أو حكومات الوحدة الوطنية، التي لا تلغي المعارضة فحسب، بل تصبح في ظلّها كلّ الحكومات متشابهة، ما من شأنه أيضاً تقويض الحوكمة.

في السياق نفسه، تحدث نادر عن تغيير حزب الله لسياسته التي كانت مركزة على المجهود العسكري المقاوم، مع إعلانه عن رغبته في الإمساك بالملفات الاقتصادية. وسأل نادر إذا ما كان حزب الله يسعى من وراء ذلك إلى التطبيع مع الغرب أو إلى ردعه عبر حماية نفسه من العقوبات المرتقبة واستخدام الاقتصاد اللبناني كغطاء له،

أو إلى تهدئة قاعدته الشعبية المتململة والتي باتت تطلب خدمات أكثر وشفافية أكبر؟ وتساءل عن مصير بعض القروض الممنوحة لبعض الوزارات إذا تولاها حزب الله المصنف أميركياً كمنظمة إرهابية؟

وعن مسألة تشكيل الحكومة قال: "صوّر الإعلام الغربي أن نتائج الانتخابات التشريعية جاءت نصراً لحزب الله. قد يكون في ذلك مبالغة، ولكن مما لا شكّ فيه أن موازين القوى تغيّرت. السؤال هو كيف ستؤثر هيمنة حزب الله على السلطتين التنفيذية والتشريعية في لبنان على تنفيذ مخرجات سادر؟". وختم مؤكداً أن مؤتمر سادر يبقى ضوء الأمل الوحيد اليوم للبنان، وتكمن أهميته في أنه يربط المساعدات بالإصلاحات، "ونتمنى ألا يكون مصيره كمصير مؤتمر باريس (٣) الذي فشل بسب ربط المساعدات بالإصلاحات وعجز لبنان عن الوفاء بها. اليوم، هامش المناورة السياسية والمالية تقلّص أمام لبنان بسبب توأمة العجزين: عجز الخزينة وعجز ميزان المدفوعات".

أخذ الدكتور كمال حمدان الكلام وأكد أهمية المؤتمرات الدولية التي تعقد لدعم لبنان، مشيراً في الوقت عينه إلى أن هذه الظاهرة تعكس معضلة تاريخية ووجودية وهي حاجة البلد الدائمة إلى "بدائل من الخارج" لمساعدته على إدارة شؤونه، خصوصاً حين يتعلّق الأمر بسبل مواجهة تحدّيات اقتصادية أو سياسية كبرى. وقال إن أعمال مؤتمر سادر انحصرت في موضوع واحد: توفير القروض الميسّرة للبنان لتمويل برنامج استثماري يرمي إلى تأهيل وتطوير شبكات المرافق العامة والبنى التحتية المتقادمة. وأوضح أن هذا البرنامج الاستثماري يمتدّ على ١٢ سنة، موزّعة على ثلاث مراحل كلّ منها من ٤ سنوات، وتبلغ تكاليفه الاجمالية في المرحلتين الأولى والثانية (٢٠١٨ – ٢٠٢٥) ١٧,٣ مليار دولار أميركي، بينما لحظ نحو ٥,٧ مليار دولار للمرحلة الثالثة، ما يرفع القيمة الإجمالية للبرنامج إلى ٢٣ ملياراً. وأضاف أن المؤتمر التزم تزويد لبنان بقروض ميسّرة وأخرى مشروطة بضمانات والتزامات يصل مجموعها إلى نحو ١١ مليار دولار، اقتصر عنصر الهبة فيها على ٥,٧%. واستعرض مؤشرات الأزمة الاقتصادية التي يواجهها لبنان موضحاً أنها تنذر بتسارع ارتفاع نسبة الدين العام من مستواه الراهن أكثر من ١٥٠% من الناتج المحلي، إلى مستويات قياسية تصعب السيطرة عليها. وأضاف أن جميع الخطوات فشلت في رفع معدّلات النمو بسبب معوّقات بنيوية متوارثة، أهمها نموذج الاقتصاد

الريعي السائد منذ أوائل التسعينيات. وتحدث عن الأزمات السياسية المحلية والإقليمية التي واجهت لبنان منذ عام ٢٠١١ وتباطأت إثرها معدّلات نمو ودائع القطاع المصرفي اللبناني، وهو الذي يُعتبر صمام الأمان الأساس الذي كان يسمح للمصارف بالاستمرار في تمويل عجز الدولة المتزايد، ويساهم في الحدّ من العجوزات في الحسابات الخارجية.

وحذّر حمدان من أن تتحوّل الوثائق الرسمية التي قدمتها الحكومة في خلال مؤتمر سادر، وأهمها البرنامج الاستثماري، إلى مجرد "إعلان نوايا" إذا لم تقترن بإصلاحات عميقة في أداء الدولة وسياساتها العامة، خصوصاً أن معظم المشاريع التي وردت في البرنامج الاستثماري هي مشاريع غير منفّذة ومحفوظة منذ سنوات لدى مجلس الإنماء والأعمار والوزارات والمؤسسات العامة، ويصعب التثبّت من مدى تحديثها وتصحيح تكاليفها وتسلسل أولوياتها، ومن اشتمالها على دراسات خاصة بالتقييم المسبق للآثار البيئية والآثار الاجتماعية. إلى هذا، قال إن وثائق باريس (٤) لم تتضمّن تقييماً - ولو مختصراً - لتجارب الإنفاق الاستثماري العام السابقة، للتثبّت فعلاً من مدى مساهمتها في زيادة أو عدم زيادة انتاجية الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة.

واعتبر أن البرنامج الاستثماري لم يحدد استهدافات اقتصادية قطاعية محدّدة، ولا مقاربة مقنعة ووافية حول العلاقة الطردية بين تنفيذ الاستثمارات الرأسمالية وأثرها الفعلي على زيادة معدّلات النمو. وغاب تقييم أنماط التداخل والتشابك بين الأنشطة القطاعية والمسارات المتاحة لتعظيمهما، ما حال دون الإحاطة الواضحة بكيفية ارتباط المشاريع المشمولة بالبرنامج بالحاجة الماسّة لإعادة هيكلة القطاعات وتطوير تقسيم العمل بينها وكذلك بين فروعها. وقال إن البرنامج يظهر حتى اللحظة كأنّه استلهام ضمني للنمط نفسه من الاستثمار في شبكات البنى التحتية التي فرضها تاريخياً النموذج الاقتصادي السائد، خصوصاً لجهة شقّه المناطقي.

وعن الآثار المحتملة للبرنامج الاستثماري على عجز المالية العامة والدين العام، أكد حمدان شكوكه بقدرة الحكومة على الالتزام بخفض العجز المالي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي نحو ١% سنوياً على مدى خمس سنوات، لا سيما في ظل إحكام "السلطة قبضتها على الدولة"، مستعرضاً عدداً من الخطوات الحكومية المتعثّرة بدءا من الفشل في إقرار موازنات عامة مدة ١٢ سنة، وما شاب من ثغرات في إقرار سلسلة الرتب والرواتب وتناقض تعهدها بزيادة الضرائب مع خفض بعضها

في موازنتي ٢٠١٧ و٢٠١٨ وعدم وضوح الرؤية حول الأبواب التي ستحقق من خلالها خفض الإنفاق العام أو كيف ستزيد الإنفاق العام الرأسمالي بنسبة ٢% من الناتج المحلي القائم سنوياً في خلال السنوات الأربع الأولى من البرنامج الاستثماري المقترح تمويله عبر القروض أساساً، دون أن تترك هذه القروض أثرها على معدلات العجز المالي وخدمة الدين العام. وذكّر أن الأرقام المتداولة حول قيمة الدين العام لا تأخذ في الاعتبار واقع المديونية المترتّبة على مصرف لبنان، ولا الآثار المرتبطة بالقرار الأخير للمصرف المركزي ووزارة المال، استبدال سندات خزينة بالليرة اللبنانية مقابل إصدار دين بالعملات الأجنبية. وأعرب عن تخوفه من ضغوط قد تمارسها دول ومنظمات دولية واكبت أعمال المؤتمر لدفع الحكومة إلى الالتزام بالشروط المالية المطلوبة منها عبر إجراءات ضريبية وتقشّفية تطال بشكل أساس سياسة الدعم والتوظيف الحكومي والإنفاق الاجتماعي، ما اعتبره مجازفة غير محسوبة النتائج على المستوى الاجتماعي، واستطراداً على المستوى السياسي.

وانتقد حمدان قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، معتبراً أنه رافعة "للخصخصة بالجملة" ولن تستفيد منه سوى "نواة ضيقة من مجتمع الأعمال" هي على تماس مع الزعامات الطائفية المسيطرة، بما يؤكد الطابع التحاصصي للنظام السياسي ويعزز الزبائنية والمحاباة وتقاسم المنافع بين النخب السياسية والاقتصادية.

وعن مندرجات البرنامج الاستثماري على آليات العرض والطلب على العمل، قال إنه على الرغم من اشتمال البرنامج الاستثماري على تقديرات أولية لعدد أيام العمل التي يتطلبها تنفيذ كلّ من المشاريع الواردة فيه، غير أنه لا يمكن الجزم أنها تتضمن تصوّراً واضحاً حول تفاصيل اندراج هذه التقديرات ضمن الآليات الناظمة لسوق العمل. وأضاف أن وثائق مؤتمر باريس (٤) اكتفت بإطلاق توقعات أوّلية حول أثر تنفيذ البرنامج الاستثماري على عملية خلق فرص العمل الجديدة في البلد، كذلك غابت عنها مقاربة الأبعاد الاجتماعية المرتبطة بقضية شروط العمل المأجور.

وحول قدرات الدولة على استيعاب البرنامج الاستثماري، قال **إن** طموح البرنامج الاستثماري يصطدم بضعف مركز القرار السياسي لدى التركيبة الحاكمة وقلّة مهنيته وميله التاريخي نحو التشتّت، مستعرضاً الشوائب التي تعتري العمل التشريعي والعمل القضائي. وتحدث أيضاً في هذا المجال عن عدم جهوزية الأجهزة العامة المعنية بالاستثمار، خصوصاً مجلس الإنماء والإعمار، على إدراة نفقات

عامة استثمارية تتراوح قيمتها في السنوات الأربع الأولى ما بين مليار ونصف ومليارَي دولار في السنة.

وعن العوامل السياسية المؤثرة في تنفيذ البرنامج الاستثماري بعد انتهاء الانتخابات النيابية، توقع أن يؤثر ميزان القوى المحلي الجديد والذي تميل كفته إلى القوى المقرّبة من "محور الممانعة" الإقليمي والمناهضة للتحالف الدولي الراعي للمؤتمر، حيث تبرز عقبتان أساسيتان: الأولى سياسية، وتعود الى أن فريقاً وازناً من أطراف الحكم مرشّح فعلياً للاعتراض على نهج الخصخصة الشاملة، والثانية اقتصادية ومصلحية، تعود إلى وجود تباينات عميقة (وتاريخية) بين تركيبة أطراف السلطة وتركيبة فعاليات القطاع الخاص، وبخاصة الفعاليات الأكثر نفوذاً والمهيّأة للفوز بعطاءات البرنامج الاستثماري. وتابع أنه في حال محاكاة فرضية انزلاق لبنان نحو "سيناريو الانهيار" المالي والاقتصادي، من المرجح أن تتراجع حظوظ استمرار تنفيذ البرنامج الاستثماري، دون إلغائه بالضرورة، وأن تفرض ضخامة التداعيات الاجتماعية حصول توافق مبدئي – ولو قسراً - بين أطراف الحكم على ما يُعتبر "أبغض الحلال"، أي طلب العون من المؤسسات الدولية، وسط انسداد كافة البدائل الأخرى. ولكن بالرغم من ترجيح حصول مثل هذا التوافق المبدئي، فإنه من المشكوك فيه أن تجمع أطراف الحكم على ما قد تحاول المؤسسات الدولية فرضه عليها من التزامات سياسية واقتصادية قاسية ما من أحد يعلم أين تبدأ واين تنتهي وأي ملفات ستطال، مقابل المساعدات والتسهيلات التي سوف تمنحها للحكومة اللبنانية، بما في ذلك استمرارها في التمويل الجزئي للبرنامج الاستثماري.

وفي معرض البحث عن حلول، قال: "يجب أن تبدأ هذه الحلول من قراءة ثانية للأوضاع الاقتصادية والمالية تتيح ابتداع خيارات تفتح الآفاق أمام تمكين الدولة من النهوض مجدّدا واستعادة وظائفها الأساسية". ومن أولى شروط هذا النهوض استحداث نظام ضريبي تتركّز أعباؤه الأساسية على مكوّنات الثروة والريع وأرباح كبار المكلّفين، بالتزامن مع إصلاحات أساسية في بنية الوظائف العامة والإنفاق العام وأطره المؤسسية والإدارية، وصولاً إلى تفعيل أداء المرافق العامة وتحسينه.

بعد عرض الورقتين أخذ الرئيس فؤاد السنيورة الكلام شاكراً "المنظمين وفخامة الرئيس والمحاضرين على هذه الجولة المعمّقة والواسعة على المشاكل التي يعاني منها لبنان". وقال إن ما طرحه الدكتور نادر يجعلنا ندرك حجم تأثيرات الأوضاع

الإقليمية والدولية علينا حاضراً ومستقبلاً، لا سيما مع تقلص شبكات الأمان العربية والدولية. وأضاف: "لم يعد بمقدور لبنان المراهنة على وجود منقذين. على مدى ٢٠ سنة من العمل في الحقل العام، وصلت إلى قناعات عدة لعل أهمها أن الإصلاح هو عملية لا تتمّ دفعة واحدة، بل هو عملية تقوم بها الأمم عندما تكون قادرة عليها وليس عندما تكون مجبرة عليها، لأنه عندها، تكون مؤلمة ومرتفعة التكلفة ومؤهلة للوقوع في الكثير من الأخطاء. بالنسبة إلينا، لطالما كانت الأجواء غير مؤاتية لإجراء هذا الإصلاح. فشلت جميع المؤتمرات الدولية لأننا فشلنا في تنفيذ ما تعهدنا به من إصلاحات". وذكر أنه عام ٢٠٠٢، أقرّ عدد من القوانين الإصلاحية تتعلق بقطاعات الكهرباء والاتصالات والطيران المدني، لكنها ما تزال غير منفذة لأن هناك وزراء يقولون صراحة أنهم لا يريدون تنفيذها لأنها لا تعجبهم. القانون الوحيد الذي نُفذ هو ذاك العائد إلى الضريبة على القيمة المضافة، "ولا نبالغ إذ نقول أنه أنقذ لبنان". وتابع: "اليوم، في خضم النزاعات التي تشهدها المنطقة، نضع أنفسنا في ممر الأفيال بدلاً من أن ننأى بأنفسنا عن هذه الاضطرابات". واعتبر أن هذه المرحلة تشهد ما هو أخطر من الانهيار الاقتصادي، أي "تناثر الدولة واستتباعها للأحزاب والميليشيات. لم يعد وجود للدولة وبتنا نشهد ما شهدناها خلال الحرب الأهلية وإن بشكل آخر، أعني بذلك القتل على الهوية: انتقام من موظفين بسبب طوائفهم، وشهدنا ذلك في وزارات معينة". وتابع: "إن وضع الدولة بتناثرها وانحلالها وتقاسمها بين الجميع هو الخطر الحقيقي الذي يواجهنا ويتهددنا، فالملاءة السياسية هي التي تولد الملاءة الاقتصادية وليس العكس. هل هذا يعني أن نفقد الأمل؟ لا، ولكننا بحاجة إلى إرادة سياسية للخروج من هذه الدوامة وهي للأسف غير متوفرة، وما يزيد الأمر تعقيداً هو انحسار ثقة المواطن بالدولة. علينا البحث عن صدمة إيجابية تضعنا على أول طريق استعادة ثقة المواطن والمجتمع العربي والدولي بالدولة اللبنانية".

وختم قائلاً: "يشبه وضعنا الحالي ذاك السائق على الطريق السريع الذي أخذ المخرج الخطأ، وبدلاً من أن يعود مجدداً إلى الطريق السريع ليأخذ المخرج الصحيح، بقي يجوب في زواريب المخرج الخطأ الذي أخذه ويبتعد أكثر فأكثر عن وجهته. لدي اقتراح أعلم أن حظوظ نجاحه لا تتخطى الـ ١% على الرغم من بساطته، وهو العودة إلى الطريق السريع أي العودة إلى الأساسيات. هذه الأساسيات تتجسّد بإعادة الاعتبار لاحترام الدستور، إعادة الاعتبار لاحترام القانون، تولية المسؤولية إلى أصحاب الكفاءة وإخضاع هؤلاء للرقابة والمساءلة. في ثقافتنا قول

مأثور مآله: أعطي خبزك للخباز حتى ولو أكل نصفه. سمحت لنفسي بتعديل هذا القول ليصبح: أعطي خبزك للخباز وراقبه حتى لا يأكل نصفه".

وأردف: "هذه المبادئ الأربعة شديدة البساطة، ولكنها في الوقت عينه شديدة الاستحالة. لكن علينا أن نعلم أننا تخطينا مرحلة مداوة المشاكل بالمراهم، ولم نعد نتمتع بترف الوقت ولا بحرية الاختيار. علينا اتخاذ القرارات الصعبة اليوم لأننا إذا لم نقم بذلك سنُجبر غداً على القيام بما هو أصعب منها".

وعلّق الرئيس الجميّل على كلام الرئيس السنيورة بالقول: "ما قاله دولة الرئيس هو كلام مؤثر جداً ينم في الوقت عينه عن واقعية مطلقة وعن أمل لا حدود له. إن تنفيذ خطة الطريق التي رسمها دولته تبدأ بتشكيل حكومة تشكّل صدمة نوعية وتعبّر عن وقفة وجدانية لكبار المسؤولين في الدولة، تستطيع البدء بإبعاد البلد عن حافة الهاوية".

شهدت جلسة النقاش المداخلات والأسئلة التالية:

الدكتور نديم المنلا، مستشار الرئيس سعد الحريري وأحد المساهمين في إعداد البرنامج الاستثماري الوطني والمشاركين في مؤتمر سادر، قال: "اسمحوا لي أن أكون صريحاً وربما تكون صراحتي في بعض الأحيان فجّة. استمعت اليوم وبتمعن إلى الجلسة الأولى، واتفق مع ما قاله الرئيس الجميّل عن أهمية الحوكمة الرشيدة كما اتفق مع الرئيس السنيورة حول أهمية العودة إلى الأساسيات. واتفق أيضاً مع بعض ما قاله الدكتور نادر حول تأثير الوضع الجيوسياسي الإقليمي على الداخل اللبناني وعلى حظوظ تنفيذ سادر. ولكنني لا اتفق مع ما قاله الدكتور حمدان الذي قيّم النظام الاقتصادي اللبناني ككل".

وأضاف: "بصراحة كاملة، إن سادر ليس الحل العجائبي لكلّ مشاكل لبنان الراهنة ولكلّ أمراضه المزمنة، وعلينا البدء من هنا وإلا نكون نحمّل سادر أكثر مما يحتمل. إن سادر هو حلّ لمشاكل اقتصادية آنية يواجهها لبنان، وهدفه الأول هو النهوض بالبنية التحتية. يقوم سادر على ركائز أربع: رفع مستوى الاستثمار في

القطاعين العام والخاص، ضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي ، تعهدات أساسية من قبل الحكومة اللبنانية (وليست مفروضة على لبنان كما يسوّق له) بإجراء إصلاحات وتطوير استراتيجية لتعددية القطاعات الانتاجية وإمكانات التصدير".

وتابع: "صحيح أن حجم الاستثمارات يشكّل تحدياً كبيراً أمام مجلس الإنماء والأعمار، ولكن إذا ساعدناه يمكن له أن يديرها. بالنسبة إلى موضوع تخفيض العجز في موازنة الدولة بحدود ٥% على مدى خمس سنوات، اسمحوا لي بالقول أن هذا الهدف هو الأكثر قابلية على التحقق إذ أن عجز الكهرباء وحده يشكّل ٤% منه، فإذا أصلحنا قطاع الكهرباء وتخلصنا من هذا العجز نكون قد اقتربنا من تحقيق هذا الهدف. بالنسبة إلى الإصلاحات القطاعية والهيكلية التي بدأها الرئيس السنيورة عام ٢٠٠٢ ونؤكد عليها، نتواصل يومياً مع الرئيس نبيه بري، وهو يدفع باتجاه إصدار التشريعات المطلوبة في مؤتمر سادر".

وختم قائلاً: "إن سادر بداية وليس نهاية، وجميعنا يقرّ أن السياسة فن الممكن، فهل هناك طرح أفضل منه حالياً؟ نؤكد مرة أخرى أن سادر لن يخرج لبنان من أمراضه الطائفية والاجتماعية والسياسية، وعلينا وضعه في إطاره الآني الصحيح وسط كل هذه التغييرات الجيوسياسية. إن سادر هو الحل الوحيد الموجود على الطاولة لمنع الانهيار الاقتصادي في لبنان".

أخذ الكلام الوزير السابق روجيه ديب وقال: "أبدأ من حيث انتهى كلّ من فخامة الرئيس الجميّل ودولة الرئيس السنيورة. إن القوى السياسية التي حكمت لبنان منذ التسعينات لم تتغير، وكما قال الدكتور نادر، جميع الحكومات المتتالية كانت متشابهة لجهة القوى السياسية التي شاركت فيها. هذه القوى السياسية هي المسؤولة عن الوضع الذي وصلنا إليه: حشو في القطاع العام اصطدمت كلّ محاولات الحدّ منه بجدار مصالح هذه القوى، وضع مزري لقطاع الكهرباءناتج في الاساس عن عدم دفع فئة من اللبنانيين لفواتير الطاقة بسبب تغطية سياسية، وحكومة تقرّ سلسلة رتب ورواتب دون وقف الهدر وإجراء إصلاحات. إن القوى السياسية التي تُعتبر وراء هذه المشاكل معروفة، وهذه القوى ما تزال ممسكة بزمام الأمور ولا يوجد ضمانات أنها ستغيّر من ممارساتها وتوقف الفساد والهدر. اعتقد أن أي بحث خارج هذه المسائل هو بحص عقيم طالما القوى السياسية تتصرف كما كانت تتصرف لعقود. البلد بحاجة إلى أعجوبة للخروج من وضعه الراهن".

تعاقب على الكلام رئيس قسم البحث والتحليل الاقتصادي في بنك بيبلوس الدكتور نسيب غبريل، وقال: "أشارك شكوك الدكتور نادر والدكتور حمدان حول إمكانية تطبيق بنود سارد، لأن فشل مؤتمر باريس (٣) بسبب عدم تطبيقنا لشروطه هو تجربة نقيس عليها. ومع ذلك، أقول إننا لو استعملنا خمسة مليارات من أصل الـ ٢٣ مليار التي يتحدث عنها سادر، سيتغير الوضع في لبنان. إن القطاعات التي يستهدفها سادر محدّدة وهي تطال البنية التحيتة ويكفي تحسينها لرفع تنافسية الاقتصاد اللبناني. صحيح أن التغييرات الإقليمية تؤثر سلباً علينا، ولكن ممارساتنا من سياسية واقتصادية أخطر علينا بكثير، فالحكومة معطلة بحجة أحقية التمثيل والإجراءات الضرائبية الأخيرة وإقرار سلسلة الرتب والرواتب أكبر دليل على الضبابية التي تسود القرار الاقتصادي. بالنسبة إلى الاقتصاد الريعي، فهو يعود أساساً إلى تخمة موظفي القطاع العام وتخمة مؤسسات القطاع العام. أعتبر أن سادر خطوة مهمة لأننا مجبرون على تحسين البنية التحتية لنرى تغيراً في الوضع الاقتصادي وبالتالي في نسبة النمو. لا أوافق على تراجع المساعدات العربية، فالسعودية من أهم المانحين في مؤتمر سادر".

أما المحامي أنطوان شختورة فسأل: "هل بامكان الدولة اللبنانية بوضعها الحالي تنفيذ الإصلاحات المطلوبة منها في مؤتمر سادر؟".

من جانبه، قال الوزير نقولا نحاس إننا تخطينا مرحلة تقييم سادر وإذا كان المشروع مهم أم لا. وأضاف: "أعتقد أن الإشكالية التي كان يجب أن تُطرح في هذه الحلقة هي كيفية تنفيذ سادر والبحث في أفضل السبل الآيلة إلى ذلك. لسوء الحظ، بعد اتفاق الطائف، تحوّلت الدولة اللبنانية من دولة المواطنة إلى دولة الطوائف ولا بدّ لنا من العودة إلى دولة المواطنة لنتمكن من إجراء الإصلاحات المنشودة. وذكر أن الفترة الوحيدة التي شهد في خلالها لبنان انخفاضاً للعجز هي بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٦، لأن مؤتمرات باريس طرحت مشاريع إصلاحية بنت الثقة، ما دفع بالمصارف إلى المساهمة في التمويل.

وفي معرض الردّ على الأسئلة والمداخلات قال حمدان: "إن الورقة لا تحاكم مجلس الإنماء والإعمار ولكنها تحاكم النظام الذي حول الاقتصاد إلى الريع، وجعل البلد

فندقاً للاستيراد بدلاً من التصدير وأهمل البنى التحتية (التي لا اعتبرها قطاعات) كما أهمل قطاعات حيوية كالزراعة والصناعة وحتى السياحة. المشكلة في سادر والخوف منه هو في وجود قطب مخفية كثيرة في وثائقه".

أما نادر فقال: "إن الواقع الخارجي يزيد من المخاطر، ولم أقل إن هذه الضغوطات تشكل عائقاً أمام قيامنا بالحد الأدنى. المحور الرئيس الذي تدور حوله الورقة هو إظهار مدى ارتباط منظومة الحكم في لبنان بالوضع الإقليمي. واسمحوا لي أن أعرب عن استغرابي لعدم ضغط فريق حزب الله لتشكيل الحكومة لأن من مصلحته أن تتشكّل كما من مصلحته أن يكون الرئيس سعد الحريري هو رئيس الوزراء. أخشى أن يكون تشكيل الحكومة مؤجلاً إلى ما بعد الانتخابات النصفية الأميركية لترى إيران، وفقاً لنتائجها، إلى أين تتجه السياسة الأميركية حيالها وتتخذ بناء عليه القرار في لبنان".

الصحافية سابين عويس قالت: "كنت أتوقع من الحلقة أن تعطينا أجوبة أكثر من أن تطرح أسئلة وتشخّص الواقع. أعتقد أن التحدي الأكبر الذي يواجه سادر اليوم هو أننا أمام إعادة النظر بنظام الحكم في لبنان، وهذا ما تدلّ عليه الأطر التي يجري ضمنها التعطيل الحكومي أو الحديث عن انهيار اقتصادي. سؤالي هو كيف السبيل إلى تنفيذ سادر وإجراء إصلاحات والدولة غير موجودة؟ كيف نرى في سادر فرصة وسط هذا التبخط الرسمي والتناقض بين المسؤولين؟ الرئيس عون قال إن الوضع المالي في لبنان جيد ووزير المالية يقول أن المالية تتجه نحو الانهيار. فمن نصدق؟ هل بإمكاننا تطبيق سادر دون إجراء إصلاحات ومن سيقوم بهذه الأخيرة؟. الرئيس بري يعمل على إصدار التشريعات اللازمة ولكن الرئيس السنيورة أوضح، وعن تجربة، أن هذا لا يعني شيئاً لأنها قد لا تنفذ.

الأستاذ جان طويلة من حزب الكتائب قال: "لأكثر من سبع سنوات لم يتخط النمو الاقتصادي ١,٥%، وبعد إقرار السلة الضريبية الأخيرة وسلسلة الرتب والرواتب وصل التضخم إلى ٧,٦%. لا نملك ارقاماً دقيقة حول نسبة البطالة في لبنان لكن وزير الصناعة يقول إنها تخطت عتبة الـ ٣٥%. نحن متجهون نحو الركود التضخمي وبحاجة إلى إصلاحات لنخرج منه. السؤال هو كيف نقوم بهذه الإصلاحات ومن بمقدوره القيام بها وهل تتوفر النية والإرادة لتنفيذها؟".

الوزير السابق ديميانوس قطار قال: "خسرت بريطانيا تفوقها لصالح أميركا لأنها رفضت تقبّل التكنولوجيا، وقام لبنان الكبير عندما تقبّل واستوعب الحداثة. سنخسر معركة الإصلاحات لأنه لا يوجد قبول اجتماعي للإصلاح"، وأول خطوة في طريق كسبنا معركة الإصلاحات هي في جعلها مدعومة من قبل الرأي العام".

أما الدكتور شادي كرم، المديرالعام للبنك اللبناني للتجارة، فاعتبر أنه من أهم المشاكل التي تعترض تنفيذ سادر هو القدرة الاستيعابية لتركيبة الدولة، متساءلاً لماذا نترك مجلس الإنماء والإعمار يدير لوحده أموال سادر؟ خلال السنوات الماضية، همشنا عمل الوزرات، وعلينا اليوم التفكير في وضع برنامج لإعادة تفعيل الوزارات ودعم قدرتها الاستيعابية بشكل يتناغم مع برنامج سادر ومتطلباته، إضافة إلى تعزيز أجهزة الرقابة. وأضاف: "أوافق الدكتور المنلا عندما قال إننا في وضع لا يسمح لنا بالتنظير وإن السياسة فن المكن والمعقول. يبقى السؤال حول عدم قدرة القوى السياسية على القيام في الوقت الراهن بإصلاحات أساسية، ونحن نفتقد إلى ما يحفز القائمين على مصيرنا للتفكير جدياً بالإصلاح.

وأخذ دولة الرئيس السنيورة الكلام وقال: "يوجد ربما مليار طريقة لتصنيف الناس والدول، يحضر لي اليوم من بينها تلك التي تميّز بين الشخص القادر على تحويل المشكلة إلى فرصة وذلك الذي يحوّل الفرصة إلى مشكلة، وللأسف يبدو أننا من النوع الثاني. في تموز من العام ١٩٩٧، اجتمعت كل الهيئات الاقتصادية والاجتماعية في فندق الكورال بيتش وخرجوا بوصفة للإصلاح، لو اطلع عليها القيمون اليوم لاعتقدوا أنها وضعت البارحة. إن سادر مع كل ثغراته يشكّل فرصة، لكن الوعود بالمساعدات التي قُدمت لنا وضعت في الطابق العشرين وطُلب منا صعود الدرج للوصول إليها، وكلّما كانت الأمراض تنخر جسدنا، كلما تأخرنا في الصعود. وللأسف أمراضنا كثيرة وتفاقمت على مدى السنوات الأخيرة بسبب العمل التخريبي الذي قام به السياسيون. وصلنا الى مرحلة نحتاج فيها إلى حكومة إنقاذ يشارك فيها الزعماء وليس من ينوب عنهم. إن المرحلة تتطلّب قرارات صعبة وجريئة، وإلا سنبقى نتخاصم على كيفية تقسيم الكعكة فيما الكعكة تتقلّص أكثر فأكثر".

وقال الرئيس الجميّل متوجهاً إلى المنلا: "نحن لا نريد قتل الناطور بل أكل العنب، ونريد للبنان أن يزدهر ونقدر جهود الرئيس الحريري لإنقاذ البلد. بالنسبة إلى

تشخيص المشكلة، لا أؤمن أن الطائفية هي المعضلة. أيام الرئيس فؤاد شهاب، حصلت عملية إنقاذ على الرغم من أن الخريطة الاجتماعية الطائفية كانت نفسها. وفي عهدي، تمكنا بواسطة المراسيم الاشتراعية من وضع لبنان على السكة الصحيحة. المشكلة اليوم هي في غياب الإرادة السياسية لإجراء الإصلاحات كما في انعدام الثقة. لا تنقصنا الأفكار، فلدينا الكثير منها، ولكن ما ينقصنا هو الإرادة لتنفيذها".

المدير التنفيذي لبيت المستقبل سام منسى قال: "في كلّ مرة نتكلم فيها عن البلد أشعر وكأننا لا نتكلم عن لبنان لا سيما بالنسبة إلى طرح الرئيسين الجميل والسنيورة لتشكيل حكومة إنقاذ. نتناسى عامل أساس معطل طرأ على الحياة السياسية اللبنانية وجعل الهوية الدينية تغلب على الهوية الوطنية، ووضع البلد في عين عاصفة النزاعات الإقليمية. هذا العامل هو حزب الله. المشكلة بالنسبة إلى تنفيذ سادر ليست تقنية ولكن كيانية بوجود طرف يقود كل شيء من اقتصاد وسياسة. التسوية ممكنة مع أطراف سياسيين عاديين ولكنها مستحيلة بوجود قوة كحزب الله.

أخذ الكلام توماس شيلين من مجلة إكزيكوتيف وسأل: "أودّ أن أعرف كممثل للمجلة ما هي توقعاتكم من الطاولة المستديرة هذه؟ وكيف نستطيع إدارة سادر وزيادة نسبة الدين العام من منظور سيادي؟ كيف نستطيع في ظل تنامي مديونية الدولة ضمان تأمين سيطرة المجتمع على مصيره؟".

الخبير الاقتصادي روجيه ملكي قال: "أعتقد أن مشكلة سادر تكمن في أن برنامجه كبير جداً والدولة لا تملك القدرة الاستيعابية لتنفيذه، يضاف إلى ذلك الغياب التام للحوكمة الصالحة".

أمين سر حركة التجدد الديمقراطي الدكتور أنطوان حداد قال: "المشكلة الأساس التي يعاني منها البلد ليست اقتصادية بل مرتبطة بالوضع الجيوسياسي تضاف إليها مشاكل بنيوية مزمنة. خلافاً للمراحل العصيبة التي مررنا بها سابقاً، اليوم بات تردي الوضع الاقتصادي بمثابة قدم أخيل للبلاد لأن الانهيار الاقتصادي سيؤدي إلى الانهيار الكامل وعلى جميع المستويات، لا سيما وأن الدولة تنحل وقابلية التسلح أصبحت منتشرة. ومع غياب شبكات الأمان لتنتشلنا، فإن مصيرنا في مهب الريح ونذهب إلى مكان لم نصل إليه سابقاً. سادر لم يدع أنه جاء ليحلّ كل مشاكل لبنان

وهو ليس ببرنامج اقتصادي شامل بل وصفة وضعت في إطار واضح لحلّ مشاكل آنية. المجتمع الدولي يقول للبنان إذا قمت بما عليك أساعدك، وعلينا أن نتمسك بهذه الجزرة. لا بدّ أن نعي أننا استنفذنا كل الخيارات ولم يعد لدينا هامش واسع للتحرك والبلد على حافة الهاوية، ولذلك أعتقد أنه علينا دعم سادر والتمتع برحابة صدر للبحث في تفاصيله والعمل على تطبيقه وعلى حصوله على القبول الاجتماعي".

الأستاذ روي بدارو، مستشار رئيس القوات اللبنانية، سمير جعجع، للشؤون الاقتصادية قال: "أعتقد أن ما يحتاج إليه البلد هو أبعد من مجرد عملية إصلاح تتمّ عب إجراءات وقوانين. ما نحتاج إليه هو عملية تغيير جذرية تبدأ من قمة الهرم لتصويب البوصلة نحو القيم الصالحة. نفتقد إلى هذه القيم التي وحدها قد تؤسس لحوكمة صالحة ورشيدة. ما يقلقنا في سادر كما في أي عملية إصلاح أخرى، هو الثمن الذي نراكمه على الأجيال القادمة لتدفعه خصوصاً في ظل تفشي الفساد والعجز الإداري. تحدث الرئيس السنيورة عن مبنى وطوابق علينا صعودها وأعتقد أنه تشبيه ناجح للتعبير عن تراتبية الإصلاح، بمعنى ضرورة تحديد الأولويات في العملية الإصلاحية، واعتقد أن الأولوية يجب أن تعطى لمحاربة الفساد وحوكمة الإدارة من خلال اللامركزية".

ورداً على هذه المدخلات والأسئلة قال حمدان: "أعتقد أنني لو كنت في السلطة لكنت قلت أيضاً أن سادر صالح. ولكن كاقتصادي (واقتصادي أحمر كما يحلو للبعض وصفي)، أؤمن أن الاقتصادي يشبه البناء لا يمكن تشييده دون أسس، ولذلك لا أستطيع التغاضي عن كلّ الثغرات التي تشوب سادر وعن كل الأمور الأساسية التي لم يأخذها في عين الاعتبار وتشكل أساس البناء. الاقتصاد دورة، إما أن تكون نقطة انطلاقها جيدة أو لا تكون. وكما قال الرئيس السنيورة الملاءة السياسية هي التي تولد الملاءة الاقتصادية، ولا أعتقد أن ثمة عاقل يؤمن بإمكانية إجراء إصلاح اقتصادي في ظلّ نظام طائفي قائم على المحاصصة والتسويات. النظام الطائفي قائم نظرياً على التوازن بين الطوائف ولكن عملياً في لبنان، لا يقوم هذا التوازن إلا إذا كان هناك طرف مسيطر تتغير هويته بحسب الظروف الداخلية والخارجية".

أما نادر فقال: "ندرك جميعا أن في لبنان وحش ذات رؤوس متعددة علينا وقف تغذيته لكي نتمكن من البدء بعملية الإصلاح والنهوض. وأعتقد أنه إذا تمكنت دينامية سادر من حلّ مشكلة الكهرباء وحدها يكون الأمر جيداً".

وفي الختام قال الرئيس السنيورة: "أعتقد أن هذه الجلسة وضعت أصبعها على كل الجروح وعلى كل المسارات التي لم يعد لدينا خيار سوى السير فيها وذلك تحت مظلة إرادة سياسية والتزام سياسي".

وشكر الرئيس الجميّل المحاضرين والمشاركين على هذه الحلقة المثمرة.